

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 15/189
للنشر الفوري
5 مايو 2015

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع سلطنة عمان

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 30 إبريل 2015 مشاورات المادة الرابعة مع سلطنة عمان¹، ونظر في تقييم خبراء الصندوق وأقره دون عقد اجتماع في هذا الخصوص².

وتشير التنبؤات إلى هبوط معدل النمو غير النفطي من 6.5% في عام 2014 إلى 5% في 2015-2016، تمشيا مع خطط الإنفاق الحكومية، ثم إلى 4.5% في 2017-2020، مع ميل ميزان المخاطر في اتجاه التطورات السلبية. وقد ظل معدل التضخم المتوسط عند مستوى 1% في عام 2014، نظرا لانخفاض التضخم في أسعار المواد غير الغذائية. ومن المتوقع أن يظل التضخم أقل من 3% على المدى المتوسط، تمشيا مع سعر العملة المربوط بالدولار، واعتدال بيئة التضخم العالمية، ومرونة عرض العملة الأجنبية. وتمثل تطورات سوق النفط أكبر المخاطر على آفاق المدى المتوسط. فزيادة انخفاض أسعار النفط من شأنها أن تتسبب في تفاقم الآفاق السلبية المتوقعة للمالية العامة والاقتصاد.

ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى حدوث عجز في رصيدي المالية العامة والحساب الجاري اعتبارا من عام 2015/2014. وقد زاد الإنفاق الكلي، ولا سيما في الفترة 2010-2014، الأمر الذي جاء في الأساس لمواجهة المطالب الاجتماعية، وتسبب في وصول سعر النفط المحقق لتوازن المالية العامة إلى 108 دولارات للبرميل في عام 2014. ونظرا لبيئة أسعار النفط المنخفضة، تزداد أهمية الجهود الجارية لتنويع النشاط الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يبلغ عجز المالية العامة الكلي 14.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 وأن يظل هذا العجز في حدود الخانتين على المدى المتوسط ما لم يتم إجراء إصلاحات في المالية العامة. فبدون المزيد من التصحيح لأوضاع المالية

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

² يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقا لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المعني دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

العامة، سوف يتسبب تمويل عجز المالية العامة التراكمي المتوقع بين عامي 2015 و 2020 في استنزاف احتياطات المالية العامة ورفع مستوى الدين إلى نحو 25% من إجمالي الناتج المحلي، أو زيادة الدين الحكومي إلى أكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020 في حالة الاحتفاظ بالاحتياطات.

وكانت كفاية رأس المال مرتفعة في البنوك، حيث بلغت نسبتها 15.1%، يدعمها المستوى المنخفض لصافي القروض المتعثرة والمستوى المرتفع لمخصصات خسائر القروض اللذين بلغا 0.6% و 136% على الترتيب في نهاية سبتمبر 2014. وتشير اختبارات تحمل الضغوط إلى قدرة الجهاز المصرفي على الاحتفاظ بالملاءة تحت ضغط صدمات أسعار الفائدة المقترنة بصدمات السوق، وإن كانت بعض البنوك تحتاج إلى رفع مستوى رأس المال للوفاء بالمتطلبات التنظيمية التي حددها البنك المركزي في هذا الخصوص. وتبشر أوضاع السيولة المصرفية بإمكانية تلبية الطلب الائتماني الناشئ لدى القطاع الخاص، وزيادة التعميق المالي.

تقييم المجلس التنفيذي

في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع عمان، أعرب المديرون التنفيذيون عن تأييدهم لتقييم خبراء الصندوق، على النحو التالي:

ظل النمو الاقتصادي مرتفعاً في عام 2014 لكن المتوقع أن يشهد بعض الانخفاض على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تسجيل عجز في رصيد المالية العامة ورصيد الحساب الجاري الخارجي اعتباراً من عام 2014/2015 وإبقاء حجم الرصيد في حدود نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز الخانتين على المدى المتوسط.

وسيكون من الحسنة أن تترك عمان بعملية تصحيح أوضاع المالية العامة، نظراً للاحتياطات الوقائية المحدودة وأسعار النفط التوازنية المرتفعة. ففي ضوء ما يُتوقع من استمرار معظم الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط، يمكن أن يؤدي التأخر في بدء إصلاحات المالية العامة متوسطة الأجل إلى تفاقم الآفاق السلبية المتوقعة للمالية العامة مما يحتم إجراء تعديلات أعمق وأقل تدرجاً في وقت لاحق فيكون تأثيرها أكبر على النمو. وإذا عادت أسعار النفط إلى الارتفاع عن مستوياتها المنخفضة الأخيرة، فسيتيح ذلك فرصة لادخار ما يتحقق من إيرادات نفطية استثنائية بما يكفل عدالة توزيع الثروة بين الأجيال.

ولتعزيز استمرارية أوضاع المالية العامة، سيتعين اتخاذ تدابير لاحتواء نمو الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية. فعلى جانب الإنفاق، يمكن تحقيق وفورات كبيرة إذا أمكن تقليص الزيادة في الوظائف الحكومية لدى جهاز الخدمة المدنية وخدمات الدفاع والحفاظ على ثبات مستوى الزيادة في تعويضات الموظفين الحكوميين بالقيمة الحقيقية؛ وإلغاء الدعم بالتدريج، مع تكميل هذا الإجراء بإقامة شبكة للأمان الاجتماعي وغير ذلك من التدابير المخففة الموجهة للمستحقين ووضع استراتيجية للتواصل تتسم بجودة التصميم؛ وترشيد الإنفاق على بنود الدفاع. ويمكن الحد من العبء الخافض للنمو بإجراء هذه الإصلاحات على نحو مرحلي والحفاظ على حيز للنفقات الرأسمالية.

وهناك إمكانية كبيرة لزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال توسيع الفئات الضريبية وإعادة النظر في المعدلات والإعفاءات الضريبية للشركات، وتحديد مصادر جديدة للإيرادات مثل بعض الرسوم المخصصة وضريبة للقيمة المضافة وضريبة على العقارات. ولا يعتبر فرض ضريبة على تحويلات العاملين إلى الخارج أسلوباً كفؤاً لزيادة الإيرادات، لأن قدرة هذه الضريبة على توليد الإيرادات ضئيلة للغاية بينما يمكن أن تؤدي إلى خفض القدرة التنافسية الكلية للقطاع الخاص العماني. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يكون تطبيق ضريبة على دخل المواطنين والوافدين وسيلة أقل تشويهاً.

وينبغي أن تركز جهود إرساء الاستمرارية في أوضاع المالية العامة على إصلاحات لتحديث نظام الميزانية العامة الحالي. فينبغي توحيد الميزانية المزدوجة، ووضع إطار متوسط الأجل للميزانية يتكامل مع الإطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلي، وتحسين نظام إدارة المالية العامة. ومع زيادة تفرس وحدة السياسات المالية الكلية، ستتوافر الخبرة الفنية المطلوبة في بعض هذه المجالات.

ويتميز الجهاز المصرفي بالمرونة، ولكن البنك المركزي ينبغي أن يتوخى اليقظة في مراقبة المخاطر الناشئة والتعامل معها. فعليه أن ينظر في اتخاذ تدابير لتعزيز رأس المال الوقائي الذي يوفر للبنوك الأدوات اللازمة لمواجهة أي انخفاضات محتملة أخرى في أسعار النفط، بما في ذلك تعزيز القدرات المتخصصة لدى البنوك في مجال إدارة المخاطر. ويمكن أن تتعرض البنوك لضغوط من ناحية السيولة إذا سُحِبَت الودائع الحكومية على نحو حاد ومفاجئ. ولتجنب مثل هذا الموقف، يتعين زيادة التنسيق بين البنك المركزي والحكومة، بالإضافة إلى قيام البنك المركزي بضح سيولة مؤقتة في النظام، إذا دعت الحاجة.

وينبغي تكثيف الجهود لتنويع النشاط الاقتصادي، بغية الحد من الاعتماد على النفط وتوفير الوظائف للمواطنين. وتحتاج عمان إلى تحسين مناخ الأعمال عن طريق إزالة العقبات التي تعوق البنية التحتية المادية والقانونية والبنية التحتية اللازمة لممارسة الأعمال. وبالرغم من أن الحكومة تبذل جهداً جاداً لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فسيكون من المفيد زيادة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية. وستؤدي إقامة أسواق للدين المحلي إلى دعم عملية تنويع الاقتصاد والحد من تركيز المخاطر المصاحبة لأعمال البنوك.

ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة 12 شهراً.

عمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2010-2016

متوقعة	تقديرية	أولية/تقديرية	2013	2012	2011	2010	
							الإنتاج والأسعار
							(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
68.8	62.9	77.8	77.0	75.4	67.7	56.8	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات)
3.1	4.6	2.9	4.7	5.8	4.1	4.8	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1.1	4.2	0.5-	3.0	4.1	2.1	5.5	إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني الحقيقي ¹
5.0	5.0	6.5	6.5	7.7	6.4	4.1	إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الحقيقي
2.6	1.0	1.0	1.2	2.9	4.0	3.3	أسعار المستهلكين (متوسط)
							مالية الحكومة المركزية
							(% من إجمالي الناتج المحلي)
42.5	41.2	47.3	49.2	49.5	48.9	40.6	الإيرادات والمنح
33.0	32.5	41.5	43.6	43.6	44.0	34.6	الهيدروكربونية
9.5	8.7	5.7	5.6	5.9	4.9	6.1	غير الهيدروكربونية والمنح
55.7	57.8	50.3	47.4	46.8	41.4	36.5	النفقات
11.6-	14.8-	1.5-	3.2	4.7	9.4	5.7	رصيد المالية العامة الكلي
							القطاع النقدي
							(التغير السنوي %)
...	...	10.9	6.8	14.9	13.0	6.2	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
...	...	12.0	8.5	10.7	12.2	11.3	النقود بمعناها الواسع
							القطاع الخارجي
							(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
46.5	41.8	55.6	56.4	52.1	47.1	36.6	صادرات السلع
24.0	21.5	35.4	37.3	36.3	33.4	25.2	النفط والغاز
34.2-	31.1-	32.7-	31.8-	25.6-	21.5-	17.9-	واردات السلع
13.0-	15.0-	2.2	6.6	10.3	13.2	8.9	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
17.0	16.7	16.3	16.0	14.3	14.4	13.0	إجمالي احتياطيات البنك المركزي
4.2	4.5	4.8	4.5	4.1	5.0	5.3	بعدد شهور تغطية واردات السلع والخدمات في العام القادم
...	...	103.9	103.0	100.4	97.2	100.0	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010 = 100)

المصادر: السلطات العمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ يتضمن إنتاج النفط الخام، والمكرر، والغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال.